العرب

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977
أسسها: أحمد الصالحين الهوني
الخميس 2026/08/27 - 14 ربيع الأول 1448
السنة 49 العدد 13898
Thursday 27/08/2026
49th Year, Issue 13898
www.alarab.co.uk

الممر المؤقت في هرمز.. حل للأزمة أم طوق نجاة لطهران؟

هل نحن أمام ممر يعيد حرية الملاحة، أم أمام صيغة تسمح لإيران بإعادة فتح هرمز من دون التخلي عن قدرتها على التحكم به؟

طهران/مسقط - دخل مضيق هرمز مرحلة جديدة من الأزمة مع إعلان سلطنة عُمان وإيران التوصل إلى إطار مرحلي يتضمن إنشاء ممر ملاحي مؤقت مشترك، إلى جانب مشروع لإزالة الألغام من المضيق. ويأتي التحرك في وقت لا تزال فيه حركة السفن منخفضة بشدة، فيما تصعّد الولايات المتحدة ضغوطها الاقتصادية على طهران وتلوّح بمزيد من الإجراءات العقابية.

المقترح العُماني - الإيراني يبدو للوهلة الأولى حلاً عملياً لمشكلة باتت تضغط على أسواق الطاقة والتجارة العالمية. لكنه يفتح في الوقت نفسه سؤالاً أكثر تعقيداً: هل نحن أمام ممر يعيد حرية الملاحة، أم أمام صيغة تسمح لإيران بإعادة فتح هرمز من دون التخلي عن قدرتها على التحكم به؟

أهمية الاتفاق أنه لا يتحدث عن إعادة فتح المضيق بصورة طبيعية وفورية، وإنما عن مسار محدد ومؤقت يجري تنظيم حركة السفن عبره. وتقول طهران إن الدخول إلى الممر سيكون عبر المياه الإقليمية الإيرانية، فيما يمر جزء من الخروج أيضاً عبرها، وهو ما يمنح إيران موقعاً مركزياً في إدارة العبور.

كما أن الاتفاق يتضمن إزالة الألغام وتبادل المعلومات وتنظيم حركة السفن والخدمات الملاحية والأمنية، مع استمرار المفاوضات الفنية بهدف الوصول لاحقاً إلى ترتيبات أكثر استدامة لإدارة المضيق.

الممر رسالة إيرانية إلى واشنطن: طهران مستعدة لتقديم تنازل عملي في ملف الملاحة، لكنها لا تريد تقديمه مجاناً

وهنا تكمن أولى مشكلات الممر: من يضمن أن يكون مؤقتاً فقط؟

فإذا تحولت ترتيبات العبور إلى آلية دائمة تحتاج السفن بموجبها إلى تنسيق مستمر مع طهران، فإن إيران تكون قد انتقلت من استخدام الإغلاق كسلاح إلى استخدام «الإدارة» كأداة نفوذ.

هل يمكن أن يكون حلاً واقعياً؟ نعم، ولكن في حدود معينة.

الممر يمكن أن يوفر منفذاً عملياً لاستئناف جزء من حركة التجارة، خصوصاً إذا نجحت عملية إزالة الألغام وتوفير خرائط واضحة للمسار. كما أن وجود عُمان في العملية يمنحها قدراً من المصداقية، باعتبارها الطرف الخليجي الذي حافظ على قنوات الاتصال مع طهران وواشنطن معاً.

لكن نجاح الممر تجارياً يحتاج إلى أكثر من اتفاق سياسي. شركات الشحن والتأمين تريد معرفة من يتحمل المسؤولية إذا تعرضت سفينة لحادث أو هجوم، ومن يضمن استمرار المرور إذا تجدد التصعيد.

وتكشف أرقام الملاحة حجم الفجوة بين الإعلان السياسي والواقع. فقد عبرت خمس سفن تجارية فقط مضيق هرمز الثلاثاء، مقابل متوسط يبلغ 15 سفينة خلال عشرة أيام، فيما سجل اليوم السابق أربع عمليات عبور فقط.

جسر تفاوضي بين هرمز والعقوبات

بمعنى آخر، الأسواق لم تعتبر الممر بعد بديلاً عن العودة الطبيعية للملاحة.

وإذا كان جزء أساسي من الممر يمر بالمياه الإقليمية الإيرانية، فإن طهران ستظل قادرة، نظرياً وعملياً، على التأثير في حركة السفن. وحتى لو التزمت بعدم استهدافها، فإن امتلاك القدرة على وقف المرور أو تغيير شروطه يمنحها نفوذاً كبيراً.

وهنا يظهر الفرق بين حرية الملاحة وحرية الملاحة المشروطة.

فالشركات لا تبحث فقط عن طريق صالح للملاحة، وإنما عن طريق يمكنها الاعتماد عليه لأسابيع وأشهر من دون أن تتحول قواعد المرور إلى رهينة لتطورات سياسية أو عسكرية.

كما أن وجود الألغام، أو الخلاف حول وجودها، يزيد المخاطر. فقد أعلنت طهران وعُمان عن مشروع مشترك لإزالتها، بينما قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب إن القوات الأميركية أزالت أو فجّرت ألغاماً في المياه الدولية بالمضيق؛ وهي رواية رفضها مسؤولون إيرانيون.

وهذا التباين نفسه يكشف هشاشة البيئة الأمنية التي يفترض أن يعمل فيها الممر.

قد يبدو الاتفاق تنازلاً إيرانياً، لكنه في الواقع يحمل فوائد واضحة لطهران.

فإيران لا تريد بالضرورة التخلي عن ورقة هرمز، لكنها تحتاج في الوقت نفسه إلى منع هذه الورقة من التحول إلى حصار اقتصادي على نفسها.

إغلاق المضيق يضغط على الاقتصاد العالمي، لكنه يضع إيران أيضاً تحت ضغط متزايد. وكلما طال تعطيل الملاحة، زادت احتمالات العقوبات، وارتفعت حوافز الدول الخليجية والشركات العالمية للبحث عن بدائل دائمة.

وتشير تحليلات حديثة إلى أن دول الخليج تعمل بالفعل على تقليل اعتماد صادراتها النفطية على هرمز، بما قد يقلص تدريجياً قيمة المضيق كورقة ضغط إيرانية. لذلك يمكن أن يكون الممر بالنسبة إلى طهران وسيلة لخفض كلفة التصعيد من دون التخلي عن النفوذ.

أي طريق أمام دروز سوريا بعد اندماج الأكراد؟

السويداء (سوريا) - أعاد إعلان قائد قوات سوريا الديمقراطية «قسد» مظلوم عبدي حل التنظيم واندماجه الكامل في مؤسسات الدولة السورية طرح سؤال أوسع حول مستقبل المكونات السورية، وفي مقدمتها الدروز، الذين يواجهون بدورهم مفترق طرق يتعلق بعلاقتهم بالدولة السورية وحدود الخصوصية التي يريدون الحفاظ عليها، في وقت تبرز فيه إسرائيل كطرف إقليمي يسعى إلى التأثير في معادلة الجنوب السوري.

وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في ظل تصريحات متداولة لشيخ العقل في طائفة الموحدين الدروز في سوريا حكمت الهجري، تحدث فيها عن أمله في الوصول إلى تسوية لملف السويداء من خلال الانضمام إلى إسرائيل، في موقف يطرح مسارا مختلفا تماما عن الخيار الذي اتخذته «قسد» في شمال شرقي البلاد.

وظهر الهجري في مقطع مصور متداول، متحدثا أمام زوار في منزله بقرية قنوات، وقال إن الموحدين الدروز «مشتركون مع دولة إسرائيل حتى في العقيدة»، مضيفا أنهم، وفق ما نقل عنه في المقطع، «جزء لا يتجزأ» منها، ومؤكدا ضرورة الحفاظ على هذا التوجه.

كما تحدث عن ضرورة أن تتجه دول المنطقة نحو بناء الدول بصورة صحيحة، مع تأكيد حق الدول في حماية نفسها.

وبغض النظر عن مدى تمثيل هذه التصريحات لجميع أبناء الطائفة الدرزية، فإن توقيتها منحها دلالة سياسية مضاعفة، إذ جاءت بالتزامن مع الإعلان عن حل «قسد».

وبينما اختارت القيادة الكردية الانتقال من صيغة القوة العسكرية والإدارة المنفصلة إلى الاندماج في مؤسسات الدولة السورية، يبدو أن خطاب الهجري يطرح على السويداء خيارا مختلفا يقوم على البحث عن علاقة مباشرة مع إسرائيل.

ويضع ذلك الدروز أمام سؤال جوهري: هل يسلكون طريق الاندماج في مؤسسات الدولة السورية، على غرار النموذج الذي بدأ يتبلور مع الأكراد، أم يطالبون بترتيبات خاصة تضمن قدرا أكبر من الاستقلال المحلي والأمني، أم أن استمرار المخاوف الأمنية والسياسية سيدفع بعض قياداتهم إلى البحث عن مظلة إقليمية خارج الحدود؟.

ويمثل خيار الاندماج في الدولة السورية أحد المسارات الممكنة، خصوصا إذا تمكنت دمشق من تقديم ضمانات واضحة للمكونات المختلفة بشأن الأمن والتمثيل السياسي والحقوق الثقافية والدينية.

وقد أظهرت تجربة «قسد» أن التسوية لا تقوم بالضرورة على التخلي عن الهوية المحلية، بل يمكن أن تجمع بين وحدة مؤسسات الدولة والحفاظ على بعض الخصوصيات الثقافية والسياسية.

غير أن تطبيق النموذج الكردي في السويداء ليس أمرا تلقائيا. فلكل مكون ظروفه التاريخية والجغرافية والأمنية، كما أن تجربة الدروز خلال السنوات الماضية، ولا سيما أحداث العنف التي شهدتها المحافظة، خلفت مستوى مرتفعا من انعدام الثقة تجاه السلطة المركزية.

وبالتالي فإن أي مسار للاندماج يحتاج إلى معالجة هذه الهواجس قبل أن يصبح خيارا قابلا للحياة سياسيا وأمنيا.

ويعود جزء كبير من هذه المخاوف إلى أحداث يوليو 2025، عندما شهدت السويداء مواجهات دامية واسعة النطاق.

وخلص تحقيق للأمم المتحدة في مارس إلى مقتل أكثر من 1700 شخص، غالبيتهم من المدنيين الدروز، إلى جانب أفراد من البدو، خلال أعمال العنف التي شهدتها المحافظة.

تقرأون في العدد

- صدام حفتر.. وجه جديد لليبيا ما بعد الانقسام ص2
- سوريا: زمن السلاح انتهى... زمن البناء بدأ ص3
- من الفكرة إلى الشاشة.. دليل مغربي لصناعة الفيلم القصير ص4

كلمة العرب

بقلم: محمد الصالحين الهوني
رئيس التحرير

السعودية وإعادة تعريف الأمن الإقليمي

التحولات التي شهدتها الممرات البحرية خلال السنوات الأخيرة، وما رافقها من تهديدات للملاحة وسلاسل الإمداد والطاقة، كشفت حقيقة لم يعد بالإمكان تجاهلها: أمن المنطقة لا يمكن أن يبقى إلى الأبد رهين مظلة خارجية، مهما كانت قدراتها، ولا يمكن أن يستمر بمنطق انتظار القوة الدولية كي تتدخل كلما ارتفعت درجة الخطر.

من هذه الزاوية، يمكن قراءة التحرك السعودي بوصفه أكثر من استجابة أمنية لتهديدات آنية. إنه يعكس، في جوهره، محاولة لإعادة التفكير في مفهوم الأمن الإقليمي نفسه: من أمن تحرسه القوى الكبرى نيابة عن دول المنطقة، إلى أمن تشارك دول المنطقة في صياغته وتمويله وإدارته وتحمل مسؤولياته.

لقد أثبتت الأزمات المتلاحقة أن البحر الأحمر ليس مجرد ممر مائي يفصل بين قارتين. إنه أحد الشرايين الحيوية للاقتصاد العالمي، وبوابة ربط الخليج العربي بالمتوسط وأوروبا، ومسار أساسي للطاقة والتجارة وسلاسل الإمداد. ولذلك فإن أي اضطراب في أمنه لا يتوقف عند حدود الدول المطلة عليه، بل يمتد أثره إلى الأسواق العالمية وأسعار الطاقة وتكاليف النقل والتأمين والغذاء.

وهنا تكتسب المبادرة السعودية دلالتها السياسية.

فبدل أن يُنظر إلى الأمن باعتباره مهمة عسكرية منفصلة عن الاقتصاد، تبرز رؤية أكثر شمولًا تعتبر أن حماية الملاحة والطاقة والموانئ وسلاسل الإمداد هي جزء من مشروع الاستقرار والتنمية. وهذا يعني أن الأمن البحري لم يعد مجرد مسألة عسكرية تتعلق بالسفن والقطع البحرية، بل أصبح مسألة اقتصادية وإستراتيجية تمس مستقبل المنطقة بأكمله.

والأهم أن الرياض تبدو أكثر اقتناعًا بأن تنويع الشراكات هو الطريق الأكثر واقعية لبناء هذا الأمن.

فالعالم نفسه يتغير. الولايات المتحدة لا تختفي من المنطقة، لكنها تعيد تعريف أولوياتها، فيما تتقدم الصين اقتصاديًا، وتحتفظ روسيا بأدوار أمنية وسياسية، وتتسع أدوار القوى الإقليمية. وفي خضم هذه التحولات يصبح الاعتماد على طرف واحد مخاطرة استراتيجية، حتى لو كان هذا الطرف حليفًا تاريخيًا.

لذلك فإن تنويع الشراكات لا يعني بالضرورة الابتعاد عن واشنطن، ولا يمثل إعلانًا عن قطيعة مع المظلة الأمنية الأميركية. بل يعني شيئًا أكثر نضجًا: أن تمتلك دول المنطقة خيارات متعددة، وأن تكون علاقتها بالقوى الكبرى قائمة على المصالح المتبادلة لا على الاعتماد الأحادي.

وهذه النقطة تحديدًا تمنح التحرك السعودي قيمة تتجاوز الجانب العسكري.

فالتحالفات الحديثة لا تُقاس فقط بعدد القطع البحرية أو حجم القدرات العسكرية التي تمتلكها، وإنما بقدرتها على بناء شبكة من المصالح والمسؤوليات المشتركة. وإذا نجحت السعودية في تحويل التعاون البحري إلى إطار أوسع لتبادل المعلومات، ومراقبة الممرات، وتأمين الموانئ، وحماية التجارة، وتطوير القدرات البشرية والتقنية، فإنها تكون قد وضعت لبنة أولى في نموذج أمني يمكن أن يتوسع تدريجيًا.

قد يبدأ هذا النموذج من البحر، لكنه لا يحتاج إلى أن ينتهي عنده.

فأمن الطاقة، على سبيل المثال، مرتبط مباشرة بأمن الملاحة. وسلاسل الإمداد تحتاج إلى ممرات آمنة، والموانئ تحتاج إلى بيئة مستقرة، والاستثمارات تحتاج إلى قدرة على التنبؤ بالمخاطر. ومن ثم فإن التعاون البحري يمكن أن يصبح مدخلًا إلى تعاون اقتصادي وأمني أوسع، لا سيما بين الدول التي تتقاطع مصالحها في البحر الأحمر والخليج وبحر العرب.

وهنا تكمن إحدى أكثر النقاط إيجابية في التجربة: أن الأمن يمكن أن يتحول من عبء إلى منصة للتعاون.

لطالما ارتبط مفهوم الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط بالخلافات والصراعات وسباقات التسلح. أما النموذج الذي يمكن أن تدفع به السعودية في الاتجاه الآخر، فيقوم على فكرة أن الدول قد تختلف سياسيًا، لكنها تستطيع أن تتعاون عندما يتعلق الأمر بحماية التجارة والملاحة والطاقة والمصالح الاقتصادية المشتركة.

وهذا التحول مهم لأن المنطقة لا تحتاج بالضرورة إلى تحالف واحد مغلق في مواجهة تحالف آخر. ربما تحتاج أكثر إلى شبكات تعاون مرنة، تتقاطع فيها الدول وفق طبيعة القضية المطروحة. تعاون بحري هنا، وتعاون في أمن الطاقة هناك، وتنسيق في حماية الموانئ وسلاسل الإمداد في مجال آخر.

إنها هندسة مختلفة للأمن.

بدل بناء منظومة تقوم على مركز واحد وهوامش متعددة، يمكن أن تنشأ منظومة أكثر تعددًا، تكون فيها المسؤولية موزعة والقدرات متكاملة. وهذا النوع من الأمن قد يكون أكثر ملاءمة لمنطقة شديدة التعقيد مثل الشرق الأوسط، حيث لا تتطابق مصالح الدول في كل الملفات، لكنها تتقاطع في ملفات كثيرة.

وللسعودية، بطبيعة الحال، مصلحة مباشرة في قيادة هذا التحول.

تنويع الشراكات يحوّل الأمن من عبء إلى منصة للتعاون حيث تتقاطع مصالح الدول في حماية التجارة وسلاسل الإمداد

فالمملكة لم تعد تتعامل مع البحر باعتباره حدودًا جغرافية فحسب. مشاريعها الاقتصادية الكبرى، وتطور موانئها ومدنها الساحلية، واتساع ارتباطها بالتجارة العالمية، كلها تجعل استقرار المجال البحري جزءًا أساسيًا من رؤيتها المستقبلية. وكلما ازدادت مكانة المملكة الاقتصادية، ازدادت حاجتها إلى بيئة إقليمية قادرة على حماية هذه المصالح.

ومن هنا فإن بناء القدرات المحلية لا يمثل مجرد إنفاق دفاعي، بل استثمارًا في الاستقلال الاستراتيجي.

الدولة التي تستطيع حماية موانئها، وتأمين خطوط تجارتها، ورصد المخاطر، وتبادل المعلومات مع جيرانها، تصبح أقل عرضة للابتزاز وأكثر قدرة على اتخاذ قراراتها السياسية والاقتصادية باستقلالية. وهذا لا يعني الاستغناء عن الحلفاء الدوليين، بل يعني أن الشراكة تصبح أكثر توازنًا عندما يمتلك الطرف الإقليمي قدرة ذاتية حقيقية.

ولعل هذه هي الرسالة الأهم التي يمكن أن يحملها التحرك السعودي: المنطقة قادرة على أن تكون شريكًا في أمنها، لا مجرد متلقٍ للأمن.

لكن نجاح هذا المسار لن يكون تلقائيًا. فالتعاون الأمني يحتاج إلى ثقة سياسية، والثقة لا تُبنى بين ليلة وضحاها. كما أن اختلاف الأولويات بين الدول المطلة على البحر الأحمر يمكن أن يعرقل أي مشروع إذا تحول إلى أداة للمنافسة بدل أن يكون منصة للتكامل.

ليبيا 1 دينار - السعودية 2 ريال - مصر 3 جنيه مصري - موريتانيا 120 أوقية - تونس 900 مليم - المغرب 3 دراهم - الجزائر 7 دينارات - البحرين 200 فلس - اليمن 50 ريالا - الكويت 150 فلسا - الإمارات 2 درهم - عمان 200 بيزا - قطر 2 ريال - العراق 2000 دينار - الأردن 500 فلس - سوريا 150 ليرة - السودان 50 دينارا
AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA 1 $ - UK 1 £

العرب
الخميس 2026/08/27
السنة 49 العدد 13898

من وريث المؤسسة العسكرية إلى لاعب تتقاطع حوله حسابات أنقرة والقاهرة وواشنطن

صدام حفتر..
وجه جديد لليبيا ما بعد الانقسام

لم يعد صدام حفتر مجرد نجل للمشير خليفة حفتر أو ضابط صاعد داخل القوات المتمركزة في شرق ليبيا، بل بات واحداً من أبرز الأسماء التي تُطرح عند الحديث عن مستقبل التوازن السياسي والعسكري في البلاد، وأحد البدائل المتقدمة للخروج من حالة الانقسام.

ففي غضون سنوات قليلة انتقل من موقعه داخل التشكيلات العسكرية التابعة لوالده إلى واجهة الاتصالات الإقليمية والدولية، وصولاً إلى لقاءات مباشرة مع مسؤولين كبار في تركيا والولايات المتحدة ومصر وروسيا، في وقت تدخل فيه ليبيا مرحلة جديدة من البحث عن صيغة لتوحيد مؤسساتها المنقسمة.

يبدو صدام حفتر مستفيداً من لحظة نادرة: الشرق أكثر تنظيماً، الغرب أكثر اضطراباً، والقوى الخارجية أكثر استعداداً للتعامل معه

وتكتسب هذه القفزة أهمية خاصة لأن صعود صدام يتزامن مع لحظة سياسية مختلفة عن تلك التي صنعت نفوذ والده. فليبيا لم تعد في ذروة الحرب التي حاول خلالها خليفة حفتر السيطرة على طرابلس، كما أن تركيا لم تعد تتعامل مع معسكر الشرق باعتباره خصماً عسكرياً، فيما انتقلت واشنطن من سياسة الضغط على الأطراف المتنافسة إلى محاولة هندسة صيغة لتقاسم السلطة وتوحيد المؤسسات.

وفي المقابل، تواجه حكومة عبد الحميد الدبيبة في الغرب ضغوطاً شعبية متزايدة بسبب تدهور الخدمات، ولا سيما أزمة الكهرباء، وهو ما يزيد هشاشة المعسكر المقابل في اللحظة التي يتحرك فيها الشرق بثقة أكبر.

من الابن الأصغر إلى رجل الصف الأول

ولد صدام حفتر عام 1991، أي في العام نفسه تقريباً الذي كان فيه والده يعيش خارج ليبيا بعد سنوات من الصراع مع نظام معمر القذافي. ولم يكن اسمه في البداية مرتبطاً بالمشهد السياسي، لكن عودته التدريجية إلى المجال العسكري تزامنت مع إعادة بناء والده لقوته في شرق البلاد بعد سقوط القذافي.

كانت نقطة التحول الأساسية هي ظهوره داخل تشكيلات عسكرية قوية في بنغازي، ولا سيما لواء طارق بن زياد، ثم توليه مواقع أكثر أهمية داخل المنظومة العسكرية التي بناها والده. ومع اتساع نفوذ هذه المنظومة، لم يعد صدام يتحرك كضابط ميداني فقط، وإنما أصبح جزءاً من شبكة السلطة والأمن والاقتصاد التي تشكلت حول عائلة حفتر في شرق ليبيا.

وبحلول عام 2023 كان قد وصل إلى رتبة عميد، ثم تولى في 2024 رئاسة أركان القوات البرية، قبل أن يحصل على رتبة أعلى ويُعيّن نائباً للقائد العام في أغسطس 2025. وكان إنشاء منصب نائب القائد العام ومنحه لصدام بمثابة إشارة واضحة إلى أن معسكر الشرق بدأ يتعامل مع مسألة الخلافة داخل المؤسسة العسكرية باعتبارها قضية عملية وليست مجرد احتمال بعيد.

لكن صعوده لا يخلو من الجدل. فقد ارتبط اسم قوات تابعة له باتهامات خطيرة من منظمات حقوقية، بينها اتهامات بارتكاب انتهاكات خلال سنوات الحرب. وهذا الإرث يمثل إحدى العقبات أمام تحوله من شخصية عسكرية نافذة إلى شخصية سياسية قادرة على تقديم نفسها باعتبارها طرفاً مقبولاً على المستوى الوطني.

مع ذلك، فإن ما يميز المرحلة الحالية هو أن التعامل الدولي معه بدأ يتحرك في اتجاه مختلف: بدلاً من النظر إليه فقط من زاوية سجله العسكري، باتت عواصم مؤثرة تنظر إليه بوصفه أحد مفاتيح مستقبل معسكر الشرق، وربما أحد الأشخاص القادرين على ضمان استمرارية النفوذ الذي بناه والده.

هندسة الخلافة داخل معسكر الشرق

تكمن قوة صدام الأساسية في أنه لا يتحرك منفرداً، بل داخل منظومة عائلية وسياسية وعسكرية أكثر اتساعاً. فشقيقه خالد يشغل موقعاً بارزاً في قيادة الأركان، بينما يتولى شقيق آخر، بلقاسم، ملف الإعمار، وهو ملف بالغ الأهمية في بنغازي ودرنة والمناطق الشرقية.

وبذلك تبدو عائلة حفتر وكأنها أعادت توزيع مراكز القوة: صدام للملف العسكري والاتصالات الخارجية، خالد للمؤسسة العسكرية، وبلقاسم لمسار الإعمار والاستثمارات. هذه التركيبة تجعل صعود صدام جزءاً من عملية أوسع لإعادة إنتاج منظومة الشرق، وليس مجرد إعداد فرد لخلافة والده.

والأهم أن صدام بدأ يخرج من ظل والده دبلوماسياً. فقد أصبح يسافر ويلتقي مسؤولين أجانب، ويحضر مناسبات عسكرية، ويشارك في نقاشات تتصل بمستقبل المؤسسة العسكرية الليبية، الأمر الذي يمنحه تدريجياً شبكة علاقات خاصة به.

وفي يونيو الماضي، استقبل وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو صدام حفتر في واشنطن، وبحث معه سبل التعاون ودعم توحيد ليبيا. وكان اللقاء بالغ الدلالة، لأنه وضع نائب قائد قوات الشرق مباشرة أمام أحد أبرز صانعي السياسة الخارجية الأميركية.

واشنطن.. صناعة شريك جديد؟

التحول الأميركي هو ربما أهم عناصر صعود صدام حفتر. فواشنطن لا تبدو في المرحلة الحالية بصدد تبني مشروع عائلة حفتر بصورة مطلقة، وإنما تتعامل مع حقيقة أن معسكر الشرق يسيطر على مساحة واسعة من البلاد وعلى مناطق وموارد استراتيجية، وأن أي تسوية سياسية أو أمنية في ليبيا يصعب أن تنجح من دون موافقته.

ومن هنا جاءت مبادرة المبعوث الأميركي مسعد بولس للدفع باتجاه صيغة لتقاسم السلطة بين الشرق والغرب. وتحدثت تقارير عن مقترحات تجعل صدام في موقع متقدم داخل هيكل السلطة الجديد، مقابل استمرار الدبيبة في رئاسة الحكومة. كما تضمن مسار الوساطة الباكستانية المدعومة أميركياً تصوراً مشابهاً يمنح صدام موقعاً قيادياً في المجلس الرئاسي أو التنفيذي خلال مرحلة انتقالية.

وهنا يجب التمييز بين القبول الأميركي بصدام كشخص وبين التعامل الأميركي معه كجزء من معادلة القوة الليبية.

فواشنطن لا تعلن دعماً لمشروع توريث عسكري أو عائلي، ولا يبدو أن لديها مصلحة في إعادة إنتاج نموذج سلطوي جديد في ليبيا. لكنها في الوقت نفسه تدرك أن تجاهل صدام يعني تجاهل أحد أبرز مراكز القوة في الشرق.

ويضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة لديها مصالح مباشرة في استقرار ليبيا، من إنتاج النفط والاستثمارات إلى مكافحة الهجرة غير النظامية والإرهاب، فضلاً عن الحد من توسع النفوذ الروسي. ولذلك فإن بناء قناة اتصال مع الرجل الذي قد يكون أحد أبرز صانعي القرار في الشرق مستقبلاً يمثل بالنسبة إلى واشنطن استثماراً في المستقبل أكثر منه إعلاناً عن تحالف سياسي معه.

تركيا.. من خصم إلى شريك

إذا كانت واشنطن تتعامل مع صدام باعتباره جزءاً من معادلة القوة، فإن التحول التركي أكثر إثارة.

فتركيا كانت خلال الحرب على طرابلس أحد أهم داعمي حكومة الوفاق والقوى العسكرية في غرب ليبيا، بينما كان حفتر خصماً مباشراً لأنقرة. لكن السنوات الأخيرة شهدت انقلاباً تدريجياً في هذه المعادلة.

أنقرة أدركت أن استمرار الانقسام الليبي لا يخدم مصالحها، وأن نفوذها في الغرب وحده لا يكفي لحماية مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، خصوصاً الاتفاق البحري الموقع مع طرابلس عام 2019 ومشاريع الطاقة وإعادة الإعمار. لذلك بدأت فتح قنوات مع معسكر الشرق، وكان صدام أحد أبرز أبواب هذا الانفتاح.

زار صدام تركيا أكثر من مرة، والتقى مسؤولين عسكريين أتراكاً، فيما اتسعت الاتصالات الأمنية والعسكرية بين أنقرة والشرق. وفي مايو 2026 ظهر صدام إلى جانب وزير الدفاع التركي يشار غولر خلال معرض الصناعات الدفاعية والطيران في إسطنبول.

لكن التطور الأهم جاء في أغسطس. ففي زيارة وزير الخارجية التركي هاكان فيدان إلى ليبيا يومي 11 و12 أغسطس، لم تكتف أنقرة بلقاء الدبيبة ومسؤولي طرابلس، بل انتقل فيدان إلى بنغازي والتقى خليفة حفتر وصدام حفتر وعقيلة صالح وبلقاسم حفتر. والأهم أن صدام كان في استقبال الوزير التركي لدى وصوله إلى بنغازي.

المشهد يحمل دلالة سياسية تتجاوز البروتوكول: تركيا باتت تتعامل مع ليبيا باعتبارها دولة واحدة، ومع شرقها وغربها باعتبارهما مسارين ضروريين لحماية مصالحها.

ولهذا فإن قبول أنقرة بصدام لا يعني التخلي عن الدبيبة أو الغرب الليبي، وإنما يعني أن تركيا تريد أن تكون لديها أوراق على الجانبين. وهي سياسة أقرب إلى التحوط الاستراتيجي منها إلى الانحياز لمعسكر جديد.

مصر.. حليف تقليدي يراقب انتقال السلطة

أما مصر، فحساباتها أكثر ارتباطاً بالأمن القومي والحدود الغربية. وقد حافظت القاهرة طوال السنوات الماضية على علاقة وثيقة مع خليفة حفتر، باعتبار أن استقرار شرق ليبيا ووجود قوة عسكرية قادرة على ضبط الحدود يمثلان مصلحة مصرية مباشرة.

لكن القاهرة، مثل أنقرة وواشنطن، بدأت تتعامل مع الجيل الثاني من عائلة حفتر.

ففي يونيو 2026 التقى صدام حفتر مسؤولين عسكريين مصريين خلال زيارة إلى القاهرة، حيث شارك مع خالد حفتر في فعاليات عسكرية مرتبطة بالأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والاستراتيجية. وفي أغسطس، عاد الملف الليبي إلى واجهة الاتصالات المصرية بعد لقاء الرئيس عبد الفتاح السيسي بخليفة حفتر، بحضور مسؤولين أمنيين مصريين، وبمشاركة خالد حفتر وبلقاسم حفتر. ويكشف ذلك أن القاهرة لا تتعامل مع عائلة حفتر باعتبارها ورقة عسكرية فقط، وإنما باعتبارها شبكة متكاملة لها امتدادات سياسية وأمنية واقتصادية.

ومع ذلك، فإن مصر تظل أكثر حذراً من فكرة انتقال السلطة في ليبيا عبر التوريث العائلي، لأن مصلحتها الأساسية هي وجود مؤسسة عسكرية موحدة وسلطة مركزية قادرة على ضبط الحدود، لا نشوء صراع جديد داخل الشرق نفسه.

الغرب الليبي.. أزمة الدبيبة تفتح نافذة للشرق

في الجهة المقابلة، يواجه الدبيبة أزمة مختلفة. فالمشكلة لم تعد سياسية فقط، وإنما أصبحت معيشية.

شهدت طرابلس ومدن أخرى في غرب ليبيا خلال الصيف احتجاجات واسعة بسبب انقطاعات الكهرباء وتدهور الخدمات وارتفاع الأسعار ونقص الوقود والسيولة. ووصل الغضب إلى إغلاق مؤسسات حكومية والمطالبة برحيل الحكومة.

هذه التطورات لا تعني بالضرورة أن الشارع الغربي أصبح مؤيداً لحفتر أو صدام، لكنها تضعف صورة حكومة طرابلس في أي مفاوضات مستقبلية. فعندما يدخل معسكر الشرق إلى أي عملية تفاوض، فإنه يستطيع القول إن الطرف المقابل لا يعاني فقط من الانقسام السياسي، بل أيضاً من أزمة شرعية وخدمات.

وفي المقابل، لا يملك صدام تفويضاً شعبياً مباشراً، وهذه نقطة ضعف أساسية في مشروعه. فالصعود العسكري والدعم الخارجي والقدرة على بناء التحالفات لا تساوي بالضرورة قبولاً شعبياً، خصوصاً في غرب ليبيا الذي لا يزال ينظر بكثير من الريبة إلى مشروع عائلة حفتر. لا تقتصر شبكة صدام على تركيا والولايات المتحدة ومصر. ففي أغسطس التقى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في موسكو، في خطوة أظهرت أن الرجل أصبح قادراً على التحرك بين عواصم متنافسة.

كما أشارت تقارير إلى تكرار دعوات موسكو له، في مؤشر إلى رغبة روسية في الحفاظ على قناة مباشرة مع الجيل الجديد من معسكر الشرق. وهذا ربما هو العنصر الأكثر إثارة في شخصية صدام: قدرته على تقديم نفسه للخصوم الإقليميين باعتباره شريكاً ممكناً.

فهو بالنسبة إلى مصر ابن المؤسسة العسكرية التي تراها القاهرة ضمانة لأمن الحدود، وبالنسبة إلى تركيا قناة جديدة داخل الشرق بعد سنوات من الخصومة، وبالنسبة إلى واشنطن طرف لا يمكن تجاوزه في أي تسوية، وبالنسبة إلى موسكو امتداد محتمل لعلاقة طويلة مع معسكر حفتر.

القاهرة لا تتعامل مع عائلة حفتر باعتبارها ورقة عسكرية فقط، وإنما باعتبارها شبكة متكاملة لها امتدادات سياسية وأمنية واقتصادية

هذه الشبكة لا تعني أن صدام أصبح رجل الجميع، لكنها تعني أن كلفة تجاهله ارتفعت.

هل يتغير شكل معسكر الشرق؟

السؤال الأكبر الآن ليس ما إذا كان صدام حفتر قد صعد؛ فهذا أصبح واقعاً سياسياً وعسكرياً. السؤال هو: إلى أين يقود هذا الصعود؟

ثمة احتمال أول يتمثل في أن يكون صدام جزءاً من عملية انتقال منظمة داخل معسكر الشرق، بحيث ينتقل مركز الثقل تدريجياً من الأب إلى الابن، مع احتفاظ العائلة بمواقع القوة العسكرية والاقتصادية والأمنية.

وهناك احتمال ثانٍ أن يتحول إلى لاعب سياسي وطني ضمن تسوية أوسع، إذا نجحت المبادرة الأميركية في دفع الشرق والغرب إلى حكومة أو مجلس قيادة موحد. وفي هذه الحالة، سيكون صدام بحاجة إلى الانتقال من لغة القوة العسكرية إلى لغة السياسة والتوافق، وهو اختبار أصعب بكثير.

أما الاحتمال الثالث فهو أن يؤدي صعوده إلى تعميق الانقسام، خصوصاً إذا تحول الدعم الخارجي إلى منافسة على خلافة خليفة حفتر، أو إذا دخل صدام في مواجهة مع قوى غربية ترفض مشروع التوريث العسكري.

وتبقى المشكلة الأساسية أن معسكر الشرق نفسه ليس كتلة واحدة. فوجود خالد وبلقاسم إلى جانب صدام يعني أن مرحلة ما بعد خليفة حفتر قد تحمل منافسة داخلية، حتى لو بدت العائلة اليوم متماسكة. كما أن الشرعية التي بناها الأب على القوة العسكرية والسيطرة الميدانية لا تنتقل تلقائياً إلى الأبناء.

الابن تجاوز ظلال والده ليصبح اللاعب الأبرز في معادلة التوازنات الإقليمية والدولية

صعود يتجاوز الإرث العسكري

العرب
الخميس 2026/08/27
السنة 49 العدد 13898

سوريا: زمن السلاح انتهى... زمن البناء بدأ

علي قاسم
كاتب سوري

إعلان مظلوم عبدي، في دمشق، حلّ قوات سوريا الديمقراطية واندماجها الكامل في مؤسسات الدولة السورية، هو واحد من الأحداث التي تتجاوز معناها العسكري المباشر. فالمسألة ليست ببساطة نهاية تشكيل مسلح أو إعادة توزيع وحدات عسكرية، بل محاولة لإنهاء واحدة من أكثر صور الانقسام تعقيدًا التي عرفتها سوريا خلال سنوات الحرب، وفتح الطريق أمام فكرة أكثر بساطة وأشد صعوبة في الوقت نفسه: أن تكون الدولة واحدة، من دون أن يعني ذلك أن يكون المجتمع متشابهًا.

جاء الإعلان في 25 أغسطس/آب 2026، عقب لقاء بين الرئيس السوري أحمد الشرع وعبدي في قصر الشعب بدمشق، حيث جرى بحث خطوات الاندماج داخل مؤسسات الدولة. وكان عبدي قد أعلن قبل ذلك اكتمال عملية الدمج العسكري والأمني والإداري، مؤكدًا أن حقوق الأكراد ينبغي أن تُصان دستوريًا، وأن المرحلة الجديدة يجب أن تنتقل بسوريا من ساحات المعارك إلى ساحات البناء.

هذه اللغة وحدها تكشف حجم التحول. فحين يقول قائد قوة عسكرية كانت تسيطر على مساحة واسعة من شمال شرقي سوريا إن زمن السلاح انتهى وإن زمن البناء بدأ، فإن الأمر لا يتعلق بتغيير في المصطلحات، بل بإعادة تعريف للوظيفة السياسية للقوة نفسها. وحين تقبل الدولة، في المقابل، بأن يكون الاندماج مقرونًا بالاعتراف بالحقوق الثقافية واللغوية للمكون الكردي، فإنها لا تستعيد الأرض فقط، بل تحاول استعادة مفهوم الدولة باعتبارها إطارًا جامعًا لمواطنيها.

لقد كان السؤال الكردي في سوريا، لعقود، أسير مقاربة أمنية ضيقة. وكان الخطأ التاريخي هو النظر إلى الهوية الكردية باعتبارها مشكلة ينبغي احتواؤها، بدل النظر إليها باعتبارها جزءًا من الواقع الاجتماعي السوري الذي يحتاج إلى تنظيم دستوري وسياسي عادل. وفي هذا السياق، تكتسب الخطوات التي اتخذها أحمد الشرع أهمية خاصة.

ففي يناير/كانون الثاني 2026، صدر مرسوم أكد أن المواطنين السوريين الأكراد جزء أصيل من الشعب السوري، وأن هويتهم الثقافية واللغوية جزء من الهوية الوطنية السورية المتعددة والموحدة، كما دعاهم الشرع إلى المشاركة الفعالة في بناء الدولة والحفاظ على وحدتها.

قد تبدو هذه العبارات للوهلة الأولى رمزية، لكنها في الحقيقة تمثل تغييرًا في منطق العلاقة بين الدولة والمكونات. فالدولة التي تقول لمواطن إنها تحمي حقه في لغته وثقافته لا تعترف بالضرورة بتقسيم البلاد، بل تستطيع أن تفعل العكس تمامًا: أن تجعل التنوع جزءًا من الوحدة.

وهنا تكمن إحدى أهم أفكار المرحلة السورية الجديدة: الوحدة لا تحتاج إلى إلغاء الاختلاف، بل إلى تحويل الاختلاف من مصدر للصراع إلى جزء من عقد المواطنة.

أهمية دور الشرع في هذه المرحلة لا تكمن فقط في التمسك بمبدأ وحدة الأراضي السورية، وهو مبدأ بديهي في أي دولة، وإنما في الطريقة التي يجري بها الانتقال من واقع تعدد مراكز القوة إلى مؤسسات الدولة.

> **المرسوم الذي أصدره الرئيس أحمد الشرع أكد أن الأكراد جزء أصيل من الشعب السوري وأن هويتهم الثقافية واللغوية جزء من الهوية الوطنية الجامعة**

الاتفاق الموقع بين الشرع وعبدي في مارس/آذار 2025 وضع منذ البداية مجموعة من المبادئ التي تجمع بين وحدة الدولة والحقوق. فقد نص على ضمان حقوق السوريين في التمثيل والمشاركة في الحياة السياسية ومؤسسات الدولة على أساس الكفاءة، وعلى اعتبار المجتمع الكردي مكونًا أصيلًا في الدولة وضمان حقوقه الدستورية، إلى جانب وقف إطلاق النار ودمج المؤسسات المدنية والعسكرية في شمال شرقي البلاد ضمن إدارة الدولة.

وكان مهمًا أيضًا أن يتضمن الاتفاق رفض دعوات التقسيم وخطاب الكراهية ومحاولات بث الفتنة، بما يعني أن المعادلة لم تُبنَ على انتصار طرف على آخر، وإنما على محاولة الجمع بين مبدأين كان يُنظر إليهما طويلًا باعتبارهما متناقضين: سيادة الدولة من جهة، وحقوق المكونات من جهة أخرى.

وهذه نقطة تستحق التوقف عندها. فالدولة القوية ليست التي تجعل مواطنيها متشابهين، وإنما التي تجعل اختلافاتهم قابلة للتعايش داخل مؤسسات واحدة. وإذا كانت الدولة السورية الجديدة تريد بالفعل تجاوز إرث العقود السابقة، فإن نجاحها لن يقاس فقط بعدد المؤسسات التي تستعيدها، بل بقدرتها على جعل هذه المؤسسات مكانًا يشعر فيه السوري، كرديًا كان أم عربيًا، مسلمًا أم مسيحيًا، بأنه مواطن كامل الحقوق.

من هنا يمكن قراءة سياسة الشرع تجاه الملف الكردي باعتبارها محاولة لنقل القضية من المجال الأمني إلى المجال السياسي والدستوري. وهذا الانتقال، إذا استمر، يمكن أن يكون أكثر أهمية من مجرد دمج وحدات عسكرية، لأنه يعالج جذور المشكلة بدل الاكتفاء بنتائجها.

لكن أي اتفاق من هذا النوع يحتاج إلى شريك مستعد لاتخاذ قرارات صعبة. وهنا يأتي دور مظلوم عبدي.

فالقرار الذي أعلنه عبدي لا يمكن اختزاله في عبارة "حل قسد". فالقوة التي قادها كانت قد أصبحت خلال سنوات الحرب واحدة من أهم القوى العسكرية والسياسية في شمال شرقي سوريا، وتمكنت من بناء مؤسسات أمنية ومدنية وإدارية خاصة بها، وحظيت بدعم دولي في سياق الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية.

وكان بإمكان هذا الواقع أن يتحول إلى أساس دائم لازدواجية السلطة. لكن المسار الذي انتهى بإعلان حل "قسد" يتجه نحو تحويل تلك البنية من كيان مستقل إلى مكونات داخل الدولة السورية.

عبدي نفسه وصف اللحظة بأنها انتقال من ساحات المعارك إلى ساحات البناء، ومن زمن السلاح إلى زمن السلام.

وهذه ليست لغة رجل عسكري فحسب؛ إنها لغة قائد يدرك أن استمرار القوة العسكرية خارج الدولة قد يمنح جماعته نفوذًا، لكنه لا يمنح سوريا دولة.

لقد كان التحدي أمام عبدي هو أن يقنع قواعده ومجتمعه بأن الاندماج لا يعني خسارة كل شيء، وأن الاعتراف بالدولة السورية لا ينبغي أن يعني التخلي عن الحقوق الكردية. لذلك فإن ربط الاندماج بضمان الحقوق الدستورية واللغوية يمثل جوهر التسوية.

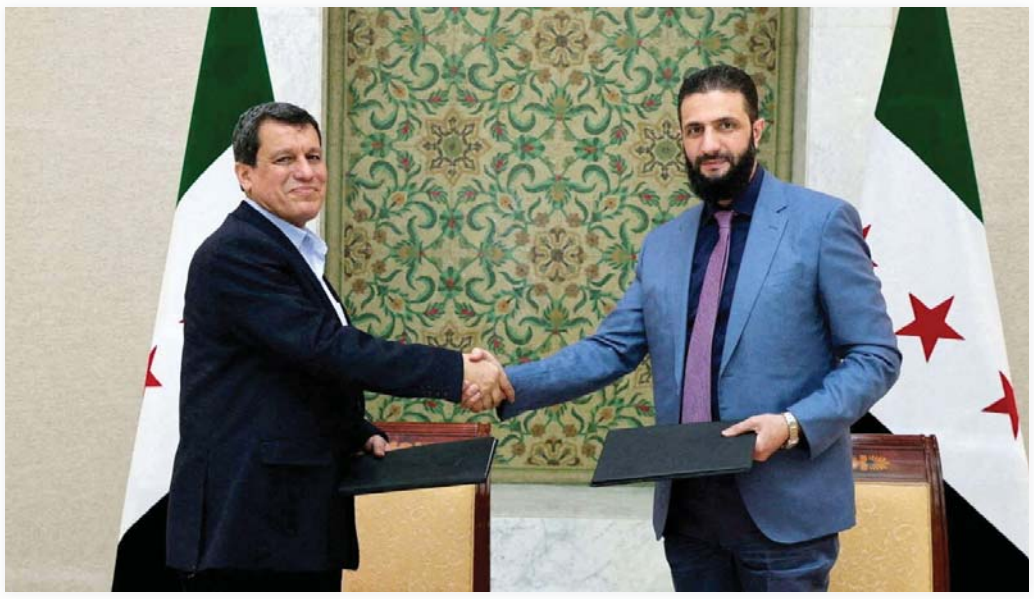

فتح صفحة جديدة

وهنا تظهر القيادة في معناها الحقيقي: أحيانًا تكون القوة في القدرة على الاحتفاظ بالسلاح، لكنها تصبح أكثر حكمة حين تظهر في القدرة على معرفة متى يجب وضعه جانبًا.

النجاح الحقيقي لهذا الاتفاق لن يكون في إعادة إنتاج دولة مركزية قديمة، وإنما في بناء دولة مختلفة.

فإذا كانت دمشق تريد استعادة مؤسساتها في شمال شرقي البلاد، فإن عليها في الوقت نفسه أن تجعل هذه المؤسسات أكثر عدلًا وانفتاحًا. وإذا كان الأكراد قد اختاروا الاندماج، فإن عليهم أن يجدوا داخل الدولة ضمانات حقيقية لحقوقهم، لا مجرد وعود سياسية مؤقتة.

وهذا هو الاختبار الأصعب.

فالاتفاق المعلن يتحدث عن دمج المؤسسات العسكرية والأمنية والمدنية، بما في ذلك قوات الأمن الداخلي، والموظفين في قطاعات التعليم والمنشآت النفطية والغازية والسدود وغيرها. وقد بدأت بالفعل خطوات عملية للانتشار الحكومي ودمج عناصر "قسد" في المؤسسات العسكرية والأمنية، مع التحاق بعض العناصر بدورات تدريبية في دمشق ومناطق أخرى.

لكن الانتقال من الاتفاق إلى الدولة يحتاج إلى أكثر من ترتيبات إدارية. يحتاج إلى الثقة.

والثقة لا تُبنى بقرار واحد. إنها تُبنى عندما يرى المواطن أن القانون يطبق على الجميع، وأن الوظيفة العامة ليست امتيازًا عرقيًا أو طائفيًا، وأن الجيش مؤسسة وطنية لا أداة لفئة، وأن الحقوق الثقافية لا تتحول إلى ورقة للمساومة السياسية.

لهذا فإن المرحلة المقبلة يجب أن تكون مرحلة تثبيت الاتفاق اجتماعيًا ودستوريًا، لا الاكتفاء بتثبيته أمنيًا.

ما الذي تكسبه سوريا؟

أول ما تكسبه سوريا هو استعادة مبدأ وحدة القرار الوطني. فوجود أكثر من قوة عسكرية ومؤسسة أمنية ومركز إداري داخل دولة واحدة كان أحد أعراض انهيار الدولة خلال سنوات الحرب. وإنهاء هذه الازدواجية يمكن أن يفتح الباب أمام بناء مؤسسات أكثر اتساقًا.

وتكسب سوريا أيضًا فرصة اقتصادية. فدمج إدارة حقول النفط والغاز والمعابر والمطارات والمؤسسات الحيوية في منظومة الدولة يضع موارد كانت موزعة بين سلطات مختلفة داخل إطار وطني واحد.

لكن المكسب الأهم ربما يكون سياسيًا: إنهاء فكرة أن مستقبل سوريا لا يمكن أن يُبنى إلا عبر مناطق نفوذ متنافسة.

فبعد سنوات أصبحت فيها البلاد مساحة لتقاطع المصالح الدولية والإقليمية، فإن أي خطوة باتجاه إعادة توحيد القرار والمؤسسات تعني تقليص مساحة الآخرين في تحديد مستقبل سوريا.

وهنا أيضًا يتجاوز الاتفاق الداخل السوري. فاستقرار شمال شرقي سوريا ينعكس على تركيا والعراق، وعلى ملف تنظيم الدولة، وعلى أمن الحدود، وعلى مستقبل الموارد والطاقة. ولذلك فإن نجاح الاندماج يمكن أن يتحول إلى عنصر استقرار إقليمي يتجاوز حدود سوريا.

مع ذلك، فإن التفاؤل لا ينبغي أن يتحول إلى وهم بأن كل شيء انتهى.

حل "قسد" وإعلان الاندماج يمثلان لحظة سياسية كبيرة، لكن بناء المؤسسات عملية أطول بكثير. وهناك ملفات تحتاج إلى تنفيذ فعلي، ومنها استكمال دمج بعض المؤسسات المدنية، وضمان الحقوق، وتنظيم أوضاع العناصر المسلحة، وبناء الثقة بين السكان المحليين ومؤسسات الدولة.

وتفيد التقارير بأن بعض المؤسسات المدنية، مثل قطاعات التعليم والشؤون المدنية والهجرة والنفوس والعقارات، كانت لا تزال في طور استكمال الدمج.

لكن قيمة اللحظة تكمن في أنها تجعل هذه الملفات قابلة للحل داخل إطار واحد بدل أن تكون جزءًا من صراع على وجود كيانين.

وهنا يمكن أن يكون الشرع وعبدي قد قدما، كل من موقعه، نموذجًا للقيادة التي تفهم أن التاريخ لا يكافئ القادة فقط عندما ينتصرون في المعارك، بل أيضًا عندما يعرفون كيف ينهونها.

سوريا الجديدة لن تكون موحدة لأنها ألغت اختلافاتها، بل لأنها وجدت أخيرًا طريقة للعيش معها داخل دولة واحدة.

هل تتحول استراتيجية الردع في اليمن إلى معركة حسم؟

د. عبدالحفيظ عبدالرحيم محبوب
أستاذ الجغرافيا السياسية والاقتصادية بجامعة أم القرى سابقا

يقف الشعب اليمني أمام معركة فاصلة تستهدف استعادة مؤسسات الدولة عبر عملية ردع واسعة وشاملة. لم يعد الردع عسكريًا فقط، بل شمل مسارات اقتصادية وأمنية لحماية الأعيان المدنية وملاحقة شبكات التمويل والتهريب الحوثية، لإعادة ضبط قواعد الاشتباك بعد مرحلة من الاحتواء، انتقلت من رد الفعل الدفاعي إلى امتلاك زمام المبادرة وتنفيذ ضربات استباقية تستهدف العمق الحوثي، وتطال منصات إطلاق الصواريخ ومخازن الطائرات المسيّرة والصواريخ ومراكز القيادة وقطع خطوط الإمداد.

هناك فرق بين الردع العسكري والردع الاستراتيجي، لكن التوجهات الجديدة لا تبدو مجرد ردع دفاعي، بل تحمل في طياتها ملامح استراتيجية تجعل المعادلة مختلفة، وإن كانت ستبقى مرتبطة بتطورات الصراع الإقليمي وحسابات إيران والولايات المتحدة. رغم ذلك، تتحول الأولويات إلى ضرب القدرات الحوثية في محاولة لتقليص إمكاناتهم التي تقف خلف هجماتهم على السعودية والمناطق اليمنية المحررة وممرات البحر الأحمر، وتحالفهم مع الحشد الشعبي في العراق والقاعدة في الصومال للقيام بأعمال مشتركة تهدد المنطقة، مع تحييد قدراتهم الصاروخية والطائرات المسيّرة التي جعلتهم يمارسون التعنت في أي مفاوضات عبر طلبات سقفها مرتفع.

تتجلى الجاهزية على جميع المستويات، إذ تمتلك الشرعية مستويات من الطائرات المسيّرة لم تُستخدم حتى الآن، قادرة على حمل صواريخ لمسافات بعيدة واستهداف مواقع في العمق، لإعادة معادلة الردع نتيجة وجود غرفة عمليات موحدة وتنسيق مشترك. مسيّرات الجيش اليمني تقلب معادلات المواجهة مع الحوثيين وتمثل تحولًا نوعيًا في ميزان القوة.

رفع مستوى الردع وتوجيه ضربات استباقية لم يعهدها الحوثيون من قبل قلّص قدراتهم على شن هجمات جديدة. كما أن توحيد جهود الحكومة الشرعية مكّنها من تنفيذ عمليات متزامنة على جبهات متعددة، أرهقت الحوثيين ومنعتهم من اختيار زمان المعركة ومكانها كما كان في السابق، أو حشد قواتهم في موقع واحد، أو المناورة وإعادة الانتشار.

أفشلت المقاومة اليمنية مخططات الحوثيين في السيطرة على الساحل لدعم إيران وتهديد حركة السفن. لكن الهجوم الحوثي اصطدم بقوات المقاومة الوطنية المشتركة، العمالقة والتهامية، فتحول إلى استنزاف للحوثيين، وفشلت هجماتهم في جبهة البرح بتعز باعتبارها بوابة للوصول إلى الساحل، فمُنوا بانتكاسة ميدانية رغم نقلهم حشودًا عسكرية من معسكرات صعدة وصنعاء وذمار، إلا أنهم تكبدوا هزيمة ساحقة نتيجة تكامل الرد ورفع الجاهزية وتعزيز الإنذار المبكر وتكثيف العمليات الاستخبارية وتشديد الإجراءات الأمنية والبحرية لتعقب طرق تهريب الأسلحة إليهم.

كما أظهرت الحكومة اليمنية قدرة على تبني استراتيجيات متعددة المسارات تجمع بين العمليات الجوية والصاروخية والجهد الأمني والاستخباراتي والبحري، بما يسهم في إعادة بناء معادلة الردع التي ظلت الشرعية تعمل على تطويرها منذ عام 2022، بعد سنوات استفادت خلالها الجماعة من تفوقها النسبي في الصواريخ والمسيرات ومن تشتت خصومها.

> **اليمن يواجه معركة فاصلة تستهدف استعادة مؤسسات الدولة عبر ردع شامل يجمع بين القوة العسكرية والمسارات الاقتصادية والأمنية لضبط قواعد الاشتباك واستعادة زمام المبادرة**

توجه الحوثيون إلى توسيع رقعة المواجهة في البحر الأحمر دعمًا لإيران، ما منح الشرعية اليمنية فرصة لتحييد تهديداتهم المستمرة وخرقهم اتفاقية ستوكهولم لعام 2018، وهي الاتفاقية الأممية التي أنقذتهم من تحرير الحديدة آنذاك. وقد سُجّل هبوط الطائرة الإيرانية المدنية في مطار الحديدة خرقًا لسيادة اليمن ولقرار مجلس الأمن 2216، كون الحديدة حسب الاتفاق تحت إدارة محلية خاضعة للتفتيش، فأتت الفرصة لتحييدهم.

لجأ الحوثيون إلى صيغة "الحصار بالحصار"، وفي 20 يوليو أعلنت الجماعة قيودًا على السفن المرتبطة بالسعودية، لتنقل المعركة من المجال الجوي إلى البحري خدمةً ومساندةً لإيران، ثم من البحر إلى ضرب منشآت الطاقة السعودية امتدادًا لخدمة أهداف إيران في دفع أميركا للقبول بشروطها. لكن المجتمع الدولي لن يقف هذه المرة مع الحوثيين كما فعل عام 2018 حين منع تحرير الحديدة واستبدله باتفاق ستوكهولم.

يعتقد الحوثيون أن الانتقال من التفاوض إلى فرض الاعتراف بسلطتهم المستحيلة يمكن تحقيقه عمليًا، ويُفسَّر ذلك بالطابع الانتقائي للحظر البحري، إذ لم يعلنوا إغلاق باب المندب أمام جميع السفن، بل سعوا إلى تحديد فئات بعينها، لتقديم أنفسهم كقوة قادرة على المنع دون خوض مواجهة شاملة مع التجارة الدولية، رغم أن السفن السعودية تمد العالم بالنفط.

الإستراتيجية السعودية لم تتجه كما يريد الحوثيون نحو حرب مباشرة على غرار حرب 2015، بل نحو بناء طبقات من الردع، أهمها رفع قدرات القوات الحكومية وتمكينها من الرد بصورة أكثر استقلالية، إلى جانب تشكيل تحالف بحري متعدد الجنسيات في 13 آب/أغسطس وصل إلى مرحلة التفعيل العملياتي، وكذلك تشكيل السعودية بنية التحالفات الدفاعية الإقليمية الأوسع، إذ وقعت في 7 أغسطس مع باكستان وتركيا اتفاق مكة للدفاع المشترك الذي ينص على اعتبار الهجوم على أحد الأطراف هجومًا على الآخرين. هذه الإستراتيجية تسمح للسعودية بأن تكون الحرب على مسافة منها، تدير التهديد دون الانخراط المباشر فيه.

تتحول الجغرافيا اليمنية إلى أصل استراتيجي عالمي، لأن البحر الأحمر يزداد أهمية بعدما تجاوزت السعودية مضيق هرمز وبدأت تصدير نفطها عبر ينبع. ارتفعت بذلك قيمة القدرة الحوثية على تهديده كما يظنون، لكنهم لن يتوقفوا عن استخدام البحر كرافعة سياسية، ولن يقفوا عند حدود مناطقهم أو حتى حدود اليمن. في المقابل، لن تقبل السعودية ولا الدول الإقليمية ولا العالمية أن يكون الحوثي جزءًا من مستقبل اليمن، تمامًا كما هو الحال مع الحرس الثوري الذي يدعم الحوثيين وحزب الله والحشد الشعبي.

لن يقبل العالم أن يكون الحوثي جزءًا من مستقبل اليمن

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس التحرير
محمد أحمد الهوني

المدير العام
صلاح أحمد الهوني

مدير التحرير
مختار الدبابي

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

العرب
الخميس 2026/08/27
السنة 49 العدد 13898

من الفكرة إلى الشاشة.. دليل مغربي لصناعة الفيلم القصير

عبد الإله زيراط يحوّل تجاربه إلى خريطة عملية تساعد السينمائيين الشباب على خوض صناعة الفيلم

الكتاب رفيق ميداني للسينمائي الشاب

لم تعد صناعة الفيلم القصير مجرد محطة أولى في مسار المخرج، بل غدت مجالًا قائمًا بذاته لاختبار الأفكار واللغة السينمائية والقدرة على إدارة الإمكانات المحدودة. وفي السياق المغربي، تتقاطع الرغبة في خوض التجربة مع تحديات التمويل والتصوير والتوزيع، ما يجعل الخبرة الميدانية رصيدًا لا غنى عنه أمام جيل جديد من السينمائيين.

عبدالرحيم الشافعي
ناقد سينمائي مغربي

يقدم الكاتب والسينمائي المغربي عبدالإله زيراط دليلًا عمليًا صريحًا ومباشرًا مخصصًا للجيل الجديد من صناع الأفلام في المغرب، كخلاصة لتجارب حقيقية على الأرض، وأخطاء كلفته وقتًا ومالًا وطاقة، ودروسًا استخلصها من سنوات العمل في الواقع المغربي بكل خصوصياته وقيوده وفرصه.

ويدعم الكتاب وزارة الشباب والثقافة والتواصل، ويخاطب المخرج الشاب الذي يريد الانتقال من الفكرة إلى الشاشة، دون الوقوع في الفخاخ نفسها التي واجهها المؤلف منذ أول فيلم قصير له عام 2008.

من الفكرة إلى العرض

يبدأ الكتاب بعبارة المؤلف الشهيرة: «السينما فن صعب، لكنه أيضًا متاح. بكاميرا وفريق صغير، وخاصة بقصة تأتي من أحشائك، يمكنك أن تخلق شيئًا لا يُنسى».

ثم تأتي المقدمة التمهيدية التي تؤكد أن صناعة السينما في المغرب ليست نسخة من فرنسا أو الولايات المتحدة؛ فهناك تراخيص من المركز السينمائي المغربي، ومفاوضات مع أصحاب المقاهي وأماكن التصوير الذين يغيرون رأيهم في اللحظة الأخيرة، وفرق عمل تحمل رموزًا ثقافية محلية.

ويصف زيراط كتابه بأنه «خريطة أخطائي وتعلّمي»، ويعد القارئ بأن يقول الحقيقة حتى لو كانت مزعجة، ويشارك قصصًا ملموسة، مثل الممثل الذي أصبح أجمل بعد حلق شاربه، أو الصوت المشبع رغم وجود مهندس صوت محترف، أو الديكورات التي وجدها أخيرًا بجوار بيته بعد أسابيع من البحث بعيدًا.

ويتبع الكتاب التسلسل الزمني لمشروع الفيلم القصير، من الفكرة حتى العرض في المهرجانات، ويمكن قراءته من الغلاف إلى الغلاف أو استخدامه مرجعًا بحسب المرحلة التي يمر بها القارئ.

أهم مراحل الفيلم

يفتح الفصل الأول، «ما هو الفيلم القصير؟»، كتعريف عملي لهذا الشكل السينمائي الذي يُعد مدرسة لا غنى عنها؛ إذ يرى المؤلف أن الفيلم القصير تمرين ضروري على التكثيف والوضوح والقدرة على قول الكثير بالقليل.

ويتابع الفصل الثاني، «لماذا تصنع فيلمًا قصيرًا؟»، هذا المنطق؛ لأنه يتيح للمخرج الشاب أن يتدرب، وأن يخطئ بتكلفة أقل، وأن يبني سيرة مهنية، وأن يختبر قدرته على إقناع الآخرين بفكرته قبل أن يغامر بفيلم طويل.

ويبرز الفصل الثالث، «كيف تجد فكرتك؟»، أهمية أن تأتي الفكرة من الواقع المغربي ومن التجربة الشخصية، وأن تكون قابلة للتحقيق بالموارد المتاحة. وينصح المؤلف بالابتعاد عن الطموحات الكبيرة جدًا في البداية، والتركيز على قصة يمكن روايتها بصدق.

ويخصص الفصل الرابع، «أهمية السيناريو – كتابة فيلم قابل للتصوير»، مساحة كبيرة لأهم مرحلة؛ إذ يشدد زيراط على ضرورة كتابة سيناريو يراعي الميزانية والوقت والمواقع والممثلين المتاحين. كما يجب أن يكون النص مرنًا، وأن يتجنب الحوار الزائد والحشو، وأن يركز على الصورة، بينما يذكر أن السيناريو الجيد هو الذي يتيح للمخرج التحكم في كل عنصر قبل أن يصل إلى موقع التصوير.

الكتاب دليل شامل من تطوير الفكرة وكتابة السيناريو إلى إدارة موقع التصوير وما بعد الإنتاج وتوزيع الفيلم

وينتقل الفصل الخامس إلى «تخطيط التصوير»، فيشرح كيفية تحويل السيناريو إلى جدول زمني واقعي، وكيفية توزيع المشاهد حسب المواقع والإضاءة وتوافر الممثلين، ويبرز أهمية المساعد الإخراجي في هذه المرحلة.

وفي الفصل السادس، «استكشاف المواقع»، يحذر المؤلف من الاعتماد على الصور فقط، ويطلب زيارة المواقع في ساعات مختلفة، والتأكد من التصاريح، والتفاوض مع أصحاب الأماكن، والاستعداد لمفاجآت اللحظة الأخيرة.

ويتناول الفصل السابع، «الكاستينغ»، أي اختيار الممثلين بطريقة عملية، والبحث عن الوجوه المناسبة، وإجراء تجارب الأداء، ومراعاة الكيمياء بين الممثلين، وعدم الاكتفاء بالشهرة.

ويحدد الفصل الثامن، «تكوين فريقك التقني»، المناصب الأساسية في فيلم قصير مغربي: المساعد الإخراجي، ومدير التصوير، ومهندس الصوت، والسكريبت، والماكياج، والملابس... ويؤكد أن الفريق الصغير المنسجم أفضل من الفريق الكبير غير المنظم.

ويختتم الجزء الأول بالفصل التاسع، «البروفات والتحضير التقني»، الذي يشدد على أهمية البروفات مع الممثلين والاختبارات التقنية للإضاءة والصوت قبل يوم التصوير.

ينتقل الكتاب إلى الجزء الثاني، «التصوير (الإنتاج)»، ليفتح الفصل العاشر، «التصوير – قيادة موقعك»، على أجواء موقع التصوير الحقيقي. ويصف المؤلف كيف يدير المخرج يومه، وكيف يتعامل مع الضغط، وكيف يحافظ على التركيز وسط الفوضى، وكيف يتخذ قرارات سريعة عندما يتغير الطقس أو يتأخر ممثل.

ويتبع ذلك الفصل الحادي عشر، «قيادة ممثليك»، الذي يقدم نصائح عملية حول كيفية إعطاء التوجيهات، وبناء الثقة، والحصول على الأداء المطلوب دون إحباط الممثل.

ويخصص الفصل الثاني عشر للصوت، تحت عنوان «الصوت – النصف الآخر من فيلمك». ويذكر زيراط أن الصوت غالبًا ما يُهمل في الأفلام القصيرة المغربية، ويؤكد أنه يمكن أن ينقذ مشهدًا أو يدمره. وينصح بالتسجيل الجيد من المصدر، وتجنب الضوضاء، والعمل مع مهندس صوت محترف حتى لو كانت الميزانية محدودة.

أما الفصل الثالث عشر، «الإضاءة – الرسم بالظل والنور»، فيتناول كيفية استخدام الضوء الطبيعي والاصطناعي لخلق مزاج، وكيف يمكن للإضاءة أن تروي جزءًا من القصة دون حوار.

بعد التصوير: ما بعد الإنتاج

يبدأ الفصل الرابع عشر، «صوّر وأنت تفكر في المونتاج»، بنصيحة ذهبية: كل لقطة يجب أن تُصوّر وهي تحمل في داخلها إمكانيات المونتاج. ويشرح كيف يتجنب المخرج تصوير مشاهد زائدة أو ناقصة، وكيف يفكر في الإيقاع منذ مرحلة التصوير.

ويصف الفصل الخامس عشر، «العمل مع المونتير – فن التعاون»، العلاقة بين المخرج والمونتير بوصفها شراكة إبداعية، ويحذر من فرض الرأي الواحد، ويدعو إلى الاستماع.

ويأتي الفصل السادس عشر، «ما بعد الإنتاج – إعطاء الحياة لفيلمك»، ليتناول المونتاج والصوت والموسيقى والتصحيح اللوني، وكيفية تحويل المادة الخام إلى فيلم متماسك.

ويفتح الفصل السابع عشر، «المهرجانات وتوزيع فيلمك»، الباب على العالم الخارجي: كيفية إعداد ملف التقديم، واختيار المهرجانات المناسبة، وكتابة الملخص والبيان الإخراجي، والتعامل مع منصات العرض الرقمية.

كرة القدم.. تشويق يتجاوز المسرح والسينما والروايات

كه يلان محمد
كاتب عراقي

المسافة بين المرئي والمكتوب ليست مجرد فراغ يمكنُ سده بتحويل الحدث الواقعي إلى الكلمات، بل قد يعيدُ الذهن المشهدَ برمته ملقياً بكثير من الفرضيات على الزمن الفاصل بين الموضوع، كما يُرى، والشكل الذي يتخذه في الكتابة. بالطبع فإنَّ زاوية النظر والغرض والمادة من المؤثرات التي تحددُ الخط الذي يضعُ اللغة في دورها التعبيري.

لا يخفى على المتابع أنَّ ثمةَ موجةً غالبة لنقل كل ما هو مكتوب إلى محتوى بصري أو صوتي، إذ تكتسبُ المؤلفات المسموعةُ مزيداً من المتابعين، كما أنَّ تقديم الأعمال الأدبية والفلسفية وإيجازها في المُحاضرات واللقاءات الرقمية يزاحمُ الندوات والنشاطات الثقافية على أرض الواقع.

إذاً يريدُ الجميع رواية التجارب بمختلف أنواعها المعرفية والإبداعية والعاطفية من خلال الوسائط الافتراضية الأمر الذي يجعلُ السؤال بشأنَّ تسريد المرئي في المادة المكتوبة يراودُ المتابع. ومن هنا نسأل ما هي الصياغة الشكلية التي تستجيبُ لمُتطلبات الكتابة عن الواقع الكُروي؟

المتأمل للمعطيات الرقمية لا يفوته الانتباه إلى أنَّ كثيراً من الأحداث التي تلوّن الزمن اليومي يتمُّ التفاعلُ معها عبر إنشاء المحتويات التوضيحية، واللعبة ليست استثناءً في هذا السياق، إذ يتوارد نشرُ المحتوى الرقمي عن البطولات وكرة القدم الحديثة والمغامرات التي يقومُ بها المدربون بالخروج من نسق التكتيكات المألوفة. لكن هل يعبرُ كل ذلك عن الوعي المختلف لصاحب المحتوى بشأن المفاهيم التي يترسلُ في الحديث عنها؟ ما يقعُ خارج حسابات تلك التفاعلات هو إنشاء آليات تفكير غير تقليدية. والبحث عن التقاطعات بين الوقائع المُجتمعية من اللعبة والسياسة والمال والإستيميات السائدة.

لا شك إنَّ للعبة واقعاً خاصاً يتشابكُ مع تفاصيل الحياة اليومية، وما إن تطلقُ صافرة النهاية في الملعب حتى يبدأ النقاش بشأن جزئيات المواجهة على المستوى الفني والتحكيمي وما جربهُ المدير الفني من تقنيات جديدة في إدارة اللعبة. لاغرو في القول إنَّ كرة القدم تفوقُ معظمَ الوقائعيات الحياتية على هذا الصعيد. وذلك يكشفُ عن البعد الدرامي والطابع الحيوي في اللعبة إذ لا ينتهي زمنها مع عودة الفاعلين إلى غرفة تبديل الملابس، بل يكونُ لها امتداد في الزمن السردي.

هذا ما تؤكدُه المرويات الشفوية عن المواجهات الكُروية، ناهيك عن القصص والأعمال التوثيقية المنشورة حول عالم الكرة. هنا لا بُدَّ من سؤال عن المصدر الذي تستمدُ منه الساحرة المستديرة طاقتها التشويقية؟ ماذا يشدُّ الجمهورُ لمتابعة الحدث الكُروي؟ هل تتجاورُ كرة القدم في طاقتها التشويقية مع المسرح والرواية؟ كما أنَّ تشويق النص والعرض المسرحي يكمنُ في النهاية التي ينتظرها الملتقي هل يكونُ الأمر على الموال نفسه بالنسبة إلى من يشاهدُ المباراة؟

> **اللعبة تتحرك بين الدراما والذاكرة والسرد من لحظة تسجيل الهدف إلى تشابكاتها العميقة مع المجتمع والثقافة**

في الواقع إنَّ كرة القدم منفتحة على احتمالات متعددة ونهايتها لا تقتصرُ على لحظة الإعلان عن النتيجة الختامية، بل إنَّ كلَ هدف يُسجلُ بمثابة نهاية لفصل من اللقاء الكُروي. كما أنَّ افتكاك أي هجمة مرتدة يصعدُ من النفس الدرامي إلى أقصى درجة. وبذلك يكون المنحنى التشويقي في كرة القدم شبكياً يشملُ جزئيات المباراة بأكملها، لاسيما عندما يصبح التنافسُ من أجل اللقب على أشُدِّه.

ومن هنا يفهمُ ما يقوله السادة الجددُ في التدريب بأنهم يتمنون فوز المباراة بـ5 مقابل 4 أهداف مع الفريق المنافس بدلاً 0–1، لأنَّ النتيجة الأولى تؤكدُ التكافؤ والطابع الاحتفالي وإعادة التموضع في المستطيل الأخضر واللعبة المتحررة من إكراهات الحذر، فيما ترادف النتيجة الثانية الرتابة والحذر والإيقاع البطيء على الأغلب.

إذاً لا يكونُ إيقاع اللعبة بوتيرة واحدة باستمرار، بل يتبدلُ تبعاً لرؤية المدرب وما يتطلبهُ الاستعداد الذهني والبدني للاعبين من قراءة شاملة لطبيعة المواجهة. وقد تختلف المنهجية من مدرب إلى آخر، فهناك من يولي الأولوية في برنامجه للجانب الذهني، كما يوجدُ من يعولُ على اللياقة البدنية لاسترداد الكرة. كل ما ذُكرَ آنفاً رصد لمحركات كرة القدم من اللاعب والمدرب والتباين في التشكيلات وطبائع الفرق والمُنتخبات. لكن هل ينتهي الموضوع عند هذا الحد؟ هل أنَّ ذلك جُلّ ما يترشحُ للكتابة حين نريد الكتابة عن كرة القدم؟

بالتأكيد يتسعُ الحديثُ عن الساحرة المستديرة لأفكار كثيرة عن مكملاتها بدءاً من الجمهور مروراً بالبعد الاقتصادي وصولاً بالتمثيل الحضاري، كما أنَّ استعادة تاريخ ظهور هذه اللعبة جزء من خط الكتابة وتناول مستويات الاستجابة على المستوى المُجتمعي لهذا المعطى الإنساني، إذ ترى ذلك في مؤلفات جوناثان ويلسون وإدواردو غاليانو وما يقوله إدغار موران في كتابه «دروس القرن» عن تشوقه لمتابعة مباراة كرة القدم مع الجمهور. وبرأيه أنَّ هذه اللحظات ناضحة بالشعرية.

رحلة النص من بين دفتي الكُتب إلى المرئيات من أبرز ملامح الحضارة الحديثة، لكن ربما يندرُ أنْ تصادف تحويل الصورة إلى المكتوب. إذاً ما الغاية من الكتابة عن كرة القدم إذا هي كانت مرئية ومُتابعة على دائرة واسعة؟ لا شكَّ أنَّ مستويات التأليف عن كرة القدم متعددة، وما يحددُ شكل الكتابة هو الدافع المحض على حد قول الروائي الياباني هاروكي موراكامي، وبهذا المعنى فالشكل والأسلوب بعيدان عن الصنعة.

ماذا نكتبُ حين نكتبُ عن كرة القدم

التراث الإسلامي يدخل عصر الذكاء الاصطناعي

طشقند - بحث المنتدى الإعلامي الدولي «الحضارة الإسلامية: منظور جديد، اكتشافات جديدة»، المنعقد في أوزبكستان، آفاق توظيف التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي في دراسة المخطوطات والتراث الإسلامي، مسلطًا الضوء على ما تتيحه الرقمنة وقواعد البيانات والأدوات التفاعلية من إمكانات جديدة لحفظ المحتوى التاريخي وإتاحته للباحثين والجمهور.

وقدم مركز الحضارة الإسلامية في أوزبكستان نموذجًا متقدمًا في هذا المجال، من خلال بنية رقمية واسعة تضم أكثر من 350 ألف كتاب إلكتروني، إلى جانب رقمنة أكثر من 700 مطبوعة نادرة، وتركيب شرائح إلكترونية على 30 ألف مادة، فضلًا عن إتاحة أكثر من 10 ملايين مورد إلكتروني عبر المكتبة الرقمية وقواعد البيانات التابعة للمركز.

وتناولت جلسات المنتدى الدور المتنامي للذكاء الاصطناعي في التعامل مع النصوص التاريخية، ولا سيما في قراءتها وفهرستها، ومقارنة النسخ المختلفة للمخطوطات، فضلًا عن ربط أسماء العلماء بالمؤلفات والأماكن والفترات الزمنية. وتتيح هذه الأدوات للباحثين معالجة مجموعات كبيرة من الوثائق في وقت أقصر، وفتح مسارات جديدة أمام المقارنة والتحليل واكتشاف الروابط بين المصادر المتفرقة.

كما توقف المشاركون عند أهمية جمع المخطوطات التي توجد في مكتبات ومجموعات متباعدة عبر منصات رقمية تربط بينها ضمن سياق معرفي واحد، بما يسمح بإعادة تركيب أجزاء من الذاكرة العلمية والثقافية التي تفرقت بفعل الزمن والجغرافيا. وبرزت كذلك الخرائط الزمنية والعروض التفاعلية بوصفها وسائل قادرة على تطوير تجربة المتاحف، بحيث لا تكتفي بعرض القطعة التاريخية، وإنما تقدم مسارها وسياقها وقصتها للزائر.

وفي مجال المخطوطات القرآنية، يضم مركز الحضارة الإسلامية 114 مخطوطة قرآنية نادرة مرتبطة بتاريخ أوزبكستان، من بينها مصحف عثمان ومصحف كاتا لانغار، بما يعكس الثراء الذي تختزنه المنطقة من شواهد مادية على تاريخ الكتابة والعلوم وانتقال المعرفة في الحضارة الإسلامية.

وأكد المشاركون أن التحول الرقمي لا يلغي دور الباحث والمتخصص، بل يعزز قدرته على التعامل مع المادة التراثية، مشددين على ضرورة التكامل بين أدوات الذكاء الاصطناعي والخبرة البشرية، خصوصًا عند التحقق من المعلومات وقراءة النصوص ضمن سياقاتها التاريخية والثقافية.

ويفتح هذا التكامل مجالًا أوسع أمام دراسة التراث الإسلامي بوصفه شبكة متصلة من النصوص والأفكار والمراكز العلمية، لا مجرد مجموعات منفصلة من المخطوطات.